

قدمت النائب د.أسيل العوضي ملاحظات حول خطة التنمية الخمسية لمكويط أكدت فيها أن من الضروري معرفة أن كل خطة يجب أن تعتمد على خمسة عوامل رئيسية وهي: الدقة والوضوح، إمكانية القياس، إمكانية التطبيق، الواقعية، مرتبطة بجدول زمني. وقالت في الملاحظات: ولما كان «مقتراح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية لمكويط 2009/2010-2013/2014» المقدم من الحكومة للمجلس في يونيو 2009 فقد فقد العديد من العناصر البديهية المرتبطة بخطة، نرى أنه من واجبنا بيان أوجه القصور في هذه الخطة، لعل الحكومة بذلك تستدرك موضع الخلل لتتمكن من تقديم حلول وعقبة وحقيقية للنهوض بالتنمية وملاسة احتياجات البلاد وتحقيق طموحاتنا جميعا كمواطنين.

ومن الواجب، في الوقت ذاته، أن نبين أن خطة الخمسية للدولة تأتي تطبيقاً للقانون رقم 60 لسنة 1986 في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والتي نصت للمادة الثالثة منه على أن «تتولى وزارة التخطيط إعداد مشروع الإطار العام لخطة التنمية الشاملة في ضوء الاستراتيجيّة والأهداف العامة بعيدة المدى للدولة، ويعرض المشروع على المجلس الأعلى للتخطيط لدراسته وعرضه على مجلس الوزراء لاعتماده ثمّ بحال إلى مجلس الأمة لإقراره ويصدر بقانون... إلا أن الخطة التي تقدمتها بها الحكومة لم تات على شكل مشروع قانون، كما يفترض في المشاريع الحكومية أن تقوم، حتى يتمكن مجلس الأمة من إقراره بما يتوافق مع ما ورد بالمادة سابعة الذكر. ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن أول وآخر خطة خمسية اقترها الدولة كانت في مجلس 1985 المحل، وقد تراجمت الحكومة بعد كل المجلس على تطبيق الخطة ومنذ ذلك العام حتى اليوم، لم تر البلاد خطة تنموية للنهوض بأوضاعها.

أهمية الخطة

إن أهمية البرامج الخمسية للدولة، ومن بعدها برنامج العمل الحكومي الذي من المقرر أن يحصل وأقما عملياً جاهزاً للتطبيق، هو أنهما يحددان ويشكلان الاتجاه الرئيسي للبلاد، فالاستراتيجية بعيدة المدى التي يحددها مجلس الوزراء للبلاد والخطة الخمسية للدولة من شأنهما أن يكونا البوصلة التي توجه العمل التنموي بالبلاد في جميع أوجهها، بما في ذلك العمل السياسي، فالخطة تحدد الأولويات المطلوبة والوجهة التي ينبغي بالبلاد أن تتجه لها، فيما يأتي برنامج عمل الحكومة تفصيلياً ومحددًا للاحتياجات المطلوبة للميزانية والجودول الزمني المفصل لتطبيق رؤية الدولة وتحديد الأولويات لجميع الأطراف الحكومية، ويأتي البرنامج بصيغة قانون حتى يكون ملزماً للسلطة التنفيذية.

إلا أن الأهمية الكبرى التي تكسبها الخطة، بخلاف تحديدها لأولويات البلاد وسبل بلوغها، هي أن تكون الخطة وبرنامج العمل بمثابة الأداة التي تمكن من خلالها الحكومة، عززاً دورها كجهة تنفيذية، قيادة العمل السياسي في البلاد من خلال وضعها لأجندة واضحة للسلطتين التشريعية والتنفيذية في سبيل تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي الخروج من الدوامة السياسية التي تعيشها البلاد منذ سنوات من ضياع الأولويات وعدم توجيهها في إطار رؤية استراتيجية واضحة.

قراءة في مقترح الخطة الخمسية

لعل الملاحظة الأولى التي يلحظها القارئ للمتعن لخطة التنمية الخمسية لمكويط المقدمة من قبل الحكومة هي عدم وجود تراطيب ضمن أجزائها، خصوصاً بين السياسات والخطط التنفيذية، إذ أوجدت منحى سياسات عديدة في جميع منحى الحياة اتت، في أغلب الأحيان، متمنيات وكلام إنشائي، عزز عدم وجود مستهدفات حقيقية لهذه السياسات. وفي هذه الورقة، سنهدف إلى تسلط الضوء على بعض أوجه القصور هذه. كما سنسعى إلى بيان مدى انطاق العوامل الخمسة الرئيسية المشار إليها في بداية الورقة على الخطة ذاتها.

معلومات حول الخطة

جاءت الخطة في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: المجال الاقتصادي، مجال التنمية البشرية والاجتمعية، والمعلومات.

التنمية الاقتصادية: تتحدث الخطة عن الوضع التنموي الراهن في «مجالات النمو الاقتصادي» و«تداعيات الأزمة العالمية» و«دور القطاع الخاص» و«التضخم» و«تنوع القاعدة الإنتاجية» و«البنية التحتية» و«المالية العامة». وتشير الخطة في هذا الفصل منها إلى المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في المجالات المذكورة أعلاه وتيسل قارئها إلى الفصل الخاص بسياسات الخطة الاقتصادية (صفحة 40).

ملاحظات حول السياسات الاقتصادية

في «سياسات النمو الاقتصادي» حملت الخطة كلاماً إنشائياً عاماً

دون تحديد الأليات، فتشهير - على سبيل المثال - إلى أن الخطة تهدف إلى تحقيق لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 5.1٪ سنوياً في المتوسط خلال فترة الخطة دون الإشارة إلى كيفية تحقيق ذلك ولو بملاح عامه.

فيما يخص التخفيف من سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط، تهدف الخطة إلى أن يبلغ معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي حوالي 7.5٪ سنوياً في المتوسط خلال سنوات الخطة. تشير الخطة فيما يخص سياسات معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية- تنشيط الحركة الاقتصادية في الدولة - إلى أنها تسعى إلى التركيز على الإنفاق الاستراتيجي العام لتسريع في تنفيذ المشاريع الكبرى ومشاريع التنمية الهامة الأخرى، وتشجيع الإنفاق الاستثماري الخاص من خلال إعطاء القطاع الخاص دوراً ريادياً في تمويل بعض هذه المشاريع وتنفيذها وإدارتها. ولا تذكر الخطة كيف لنا أن نتراجع لكل ما وقع، بل تشير إلى أن الحكومة ستقوم بإنشاء شركات مساهمة عامة لتتمكن القطاع الخاص وزيادة دوره دون تحديد ما الشركات أو المجالات التي ستعمل بها، رغم أنها تبين أن الخطة تهدف إلى تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 5.1٪ سنوياً في المتوسط خلال فترة الخطة دون الإشارة إلى كيفية تحقيق ذلك ولو بملاح عامه.

فيما يخص التخفيف من سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط، تهدف الخطة إلى أن يبلغ معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي حوالي 7.5٪ سنوياً في المتوسط خلال سنوات الخطة، وتشير الخطة فيما يخص سياسات معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية- تنشيط الحركة الاقتصادية في الدولة-إلى أنها تسعى إلى التركيز على الإنفاق الاستثماري العام لتسريع في تنفيذ المشاريع الكبرى ومشاريع التنمية الهامة الأخرى، وتشجيع الإنفاق الاستثماري الخاص من خلال إعطاء القطاع الخاص دوراً ريادياً في تمويل بعض هذه المشاريع وتنفيذها وإدارتها. ولا تذكر الخطة كيف لنا أن نتراجع لكل ما وقع، بل تشير إلى أن الحكومة ستقوم بإنشاء شركات مساهمة عامة لتتمكن القطاع الخاص وزيادة دوره دون تحديد ما الشركات أو المجالات التي ستعمل بها، رغم أنها تبين أن برنامج عمل الحكومة سيحدد الشركات، إلى أنه من الضروري أن تحدد الخطة الخمسية المخرات التي يتطبل إنشاء شركات مساهمة عامة بها، وتشير السياسات في مجملها إلى تشجيع القطاع الخاص وإفساح المجال بشكل أكبر لهذا القطاع ليقوم بالدور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، دون أن توضح تفاصيل توسيع هذا الدور.

تتحدث السياسات عن تخصيص عدد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية للامة وتمليك المواطنين أسهمها بأسعار رمزية. «وتتعلق الخطة بعد إقرار قانون التخصص في تخصيص بعض الأشئلة التابعة لترديجا وتنظيمها ومراقبة ألتأمة»، دون أن تشير إلى القطاعات المراد تخصيصها ولو بشكل عام، إذ ينبغي في الخطة أن تحدد استراتيجيّة التخصص لأطرح الفكرة دون تحديد وتشير السياسات في هذا الصدد إلى أن هذه السياسات ستهدف نحو 50 مشروعاً خلال سنوات الخطة، ولا تشير الخطة إلى المجالات التي تطمح لأن تكون بها هذه المشاريع الخمسين، ولا تشير إلى عواقب قانون ال.ك.ت.الذي سبق أن وافقت عليه الحكومة ولم تقدم أي تعديلات حتى الآن لمجلس الأمة على هذا القانون.

تسعى الخطة إلى مضاعفة عدد المصارف وشركات الاستثمار العاملة في الدولة خلال السنوات القادمة دون أن تحدد أسباب مضاعفتها وما إذا كانت الحاجة تدعو إلى ذلك. (صفحة 44). يأتي ذلك في الوقت الذي دعا فيه بنك الكويت المركزي البنوك للانماج في أكثر من مناسبة. كما أن البلاد بها حتى الآن أكثر من 90 شركة استثمار معظمها شركات وريقة، فهل تطمح الحكومة إلى مضاعفة هذا العدد؟

تذكر الخطة أنها تطمح إلى تقليص إجراءات بدء الأعمال من 6 إلى 18 جهة إلى جهة واحدة، دون أن توضح ملاح الوصول إلى هذا الهدف وكيفية بلوغه من جهة أخرى، ولا يجوز في خطة أن تزمي هدفاً بهذا الشكل جزافاً دون تحديد ولو بعض الأليات العامة على الأقل.

تشير إحدى سياسات الخطة إلى تطوير البنية الأساسية المساندة للقطاع التجاري بشقيه الداخلي والخارجي كي تصبح الكويت محورا إقليمي رائداً للتجارة العابرة تجاه الشمال، وتشير هذه السياسة إلى بعض الأمثلة كإنشاء مناطق حرة لوجستية وتوسعة وتطوير الموانئ البحرية وتخصيص مساحة لإنشاء منطقة تجارية حرة مساندة وأمثلة أخرى. ولا يجوز أن تأتي خطة بأمنلة للبنى الأساسية المطلوبة دون أن

تحددها وتحدد أسبابها وتكتفي بأمنلة فقط (صفحة 45-46). الخطة التي تقدمت بها الحكومة للمجلس تشير إلى «تطوير وتحديث خدمات النقل البري وزيادة أطوال شبكة الطرق»، وتقول «وفي سبيل المثال: إضافة 650 كم طولياً من الطرق المرصوفة السريعة الداخلية، والبدء في إنشاء شبكة لسكك الحديدية ومترو الأنفاق»، ولا يجوز لخطة دولة تقدم للسلطة التشريعية ليمت إقرارها بقانون أن تأتي بأمنلة دون أن تحدد أسباب هذه السياسات ودوافعها. فلماذا 650 كم؟ لماذا لا تكون 900 كم، أو 500؟

تشير الخطة إلى الإنسحاب التدريجي للحكومة من المساهمة المباشرة في الأنشطة الاقتصادية والحد من هيمنة الدولة على الأراضي دون أن تحدد ما الخطة لنفذه السياسة، بل تضع هدفاً عاماً. وسبق لنا أن طرحنا على سبيل المثال خلال حملتنا الانتخابية أن نحدد هدفاً بهذا الخصوص دون تحرير 75٪ من أراضي الدولة خلال خمس سنوات، بواقع 1٪ كل سنة، وبهذا وضعنا أهدافاً مرحلية لكل سنة على حدة بالإضافة إلى هدف خاص لخمس سنوات، إلا أن الخطة الخمسية للدولة فشلت في تحديد هدف لذلك، ولا يجوز أن تترك هذه الأهداف لبرنامج عمل الحكومة، إذ ينبغي في البرنامج أن يحدد الأليات التطبيق لى الأهداف العامة.

تشير إحدى سياسات الخطة إلى الاستعانة بأحدث التقنيات لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه وذلك من خلال استخدام بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة، دون أن تحدد-مثلاً-إنشاء محطات توليدكهربائية صديقة للبيئة، أو خطة متكاملة تتوافق مع حماية البيئة والمحافظة عليها، فأنت هذه السياسة كدر الرماد في العيون دون تحديد.

أبرز الملاحظات بالمجال الاقتصادي

يعد تحديد المستهدفات بمنزلة المزيد من التفصيل للسياسات الاقتصادية، فهي تشكل عوامل قياس رئيسية للسياسات الواردة في الخطة، إلا أن الكثير للدمشة في الخطة هو أنها حملت العديد من السياسات السببية في المجال الاقتصادي فيما غابت المستهدفات عن هذه السياسات، فبات من الصعب قياس إمكانية تطبيق هذه السياسات وبالتالي يأتت حبراً على ورق وإنشاء شركات مساهمة عامة لتتمكن القطاع الخاص وزيادة دوره دون تحديد ما الشركات أو المجالات التي ستعمل بها، رغم أنها تبين أن برنامج عمل الحكومة سيحدد الشركات، إلى أنه من الضروري أن تحدد الخطة الخمسية المخرات التي يتطبل إنشاء شركات مساهمة عامة بها، وتشير السياسات ومعرفة مدى تطبيقها.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن مستهدفات الخطة في المجال الاقتصادي (صفحة 73 - 75) شملت مستهدفات معدد نحو الناتج والاستثمارات للمخطة الخمسية في القطاعين التجاري والخاص، بالإضافة إلى الأعداد الكمية للمخطة الخمسية في القطاع النفطي وغير النفطي إلا أنها أخفقت في تحديد المستهدفات السنوية لهذه الأهداف، فوُضعت المستهدفات بعدد خمس سنوات فيما غابت المستهدفات السنوية، وهو أمر خطير يعني أن الحكومة لا تملك تصوراً لما سيجري خلال سنوات الخطة مما يساهم في تعزيز الرقابة والمراقبة، بل وضعت مستهدفات بعيدة الأمد قد لا تكون لها صلة في الواقع.

وفيما تسعى الدولة إلى تحويل غاب عن تحديد مستهدفات لكل من السياسات المالية، والتي ورتت في فصل «السياسات»، بينما غابت عنها المستهدفات مما جعلها مجرد سياسات عديمة الفائدة دون وجود مستهدفات تحدد مدى تطبيق هذه السياسات. وقد غابت المستهدفات عن السياسات التالية:

معالجة تداعيات الأزمة المالية

سياسات دعم وتوسيع دور القطاع الخاص - خصوصاً فيما يخص مستهدفات تخصص بعض الأنشطة العامة، وتخفيف القطاع الخاص على تنفيذ عدد من المشاريع الحكومية، ودعم المشروعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة.

سياسات التحول إلى مركز مالي

مجليات

ملاحظاتها جاءت في 3 مجالات رئيسية تشمل الاقتصادي والتنمية البشرية والإدارة العامة والتخطيط

د. أسيل: الخطة الخمسية في أغلبها «تمنيات وكلام إنشائي»

ولا تمثل طموح الدولة ولم تحدد فترات زمنية لإنجاز سياساتها

غابت عن مجمل هذه السياسات التفاصيل العملية، فأنت إنشائية في جزء كبير منها مثل: - تشجيع الشباب على إنشاء المنظمات المدنية الشبابية. - تصميم برامج التوعية ضد مخاطر المخدرات والمشروبات، - تطوير مفهوم مراكز الشباب والإندية الرياضية - دون أن تذكر - على سبيل المثال -خصخصة الأندية الرياضية بما يساهم بالارتقاء بالمستوى الرياضي.

- تشجيع الإبداع الفني والأدبي - دون أي تفاصيل. - في سياسات الفكر والفن والثقافة، تم ذكر إنشاء الجمع الثقافي والمسارح الحديثة وصلالات العروض المسرحية والمعارض، إلا أنها أتت كما يبدو لذر الرماد في العيون، إذ لم تحفل مستهدفات الخطة أو تنفيذها أي تفاصيل بهذا الصدد. فلم يتم ذكر عدد المسارح الحالية - مثلاً - والعدد المستهدف خلال الخطة، أو عدد المراكز الثقافية.

- الإعتناء بالكتيبات العامة وتجهيزها بأحدث المخطبات - فيما غابت أي تفاصيل عن هذه السياسة، فلم يتم ذكر عدد الكتيبات الحالية والمستهدف إنشائها، وكان هذه الجوانب لا تحظى بأي اهتمام كالصحة والإسكان والتعليم وغيرهما. ففي الوقت الذي تفتقر الصحة والتعليم والتنمية البشرية والمجتمعية الأهداف المطلوبة لزيادة المنشآت الطبية، فيما عدا مراكز الرعاية الصحية الأولية، كما لم تتضمن الزيادة المطلوبة في أعداد الأطباء ولم تتضمن الخطة لا أي سياساتها أو في مستهدفاتها عدد المستشفيات التي سيتم إنجازها خلال فترة السنوات الخمس المقبلة، وتكتفي في الجزء الأخير الخاص بالمستهدفات، بما يعني أن الدولة لديها سياسات في هذا الجانب، أو وجهات نظر، لكن لا تملك أي مستهدفات عملية وحقيقية.

سياسات الرعاية السكنية

تكرت السياسات «توفير الأراضي الصالحة لتنفيذ المشاريع السكنية» وتحرير الأراضي الخاصة لامتيازات شركة نطق الكويت، إلا أنها لم تحدد النسب المطلوبة من الأراضي أو المساحات المطلوبة خلال السنوات الخمسة. وتكرت الخطة «الشروع في بناء المدن الجديدة، أو عدد المدن خلال سنوات الخطة، أو عدد المدن الزمني لإنشاء هذه المدن. واكتفت الخطة بتحديد عدد الوحدات- أو الأكثر تفصيلاً من بين جوانب الخطة.

الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات

تتحدث الخطة عن الوضع الإداري الراهن في مجال «الإدارة الحكومية والثقافية والمسالمة»، و«سياسات التخطيط والإحصاء» و«مجتمع المعلومات»، وفيما يلي أبرز الملاحظات على سياسات ومبىات الخطة، الخاص بإدارة العامة والتخطيط والمعلومات:

تشير سياسات الإدارة الحكومية للشعافية والإساعة في مقدمتها (صفحة 68) إلى إمكانية الأجهزة الحكومية وتخفيض حجمها، إلا أنها لا تتطرق إلى معالجة لهجان الوظيفي المتضخم للدولة، فيما تسعى إلى تخفيض الحجم - كما تشير - إلى الخطة لا توفر حولا للعاملين في هذه الأجهزة أو لوجيها في حال تخفيض الحجم، مما يوحي بأن تخفيض حجم الجهاز الكومي سيؤدي إلى نقل المشكلة من جهاز إلى جهاز، إذ إن التضخم الوظيفي يعم لك الأجهزة الحكومية. ولا تضع الخطة أي تفاصيل حول إعادة هيكلة هذه الأجهزة أو الجصول الزمئي لذلك

من الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الجهاز الحكومي، وهو عدم ربطها بأي جدول زمني أو مستهدفات واضحة. إذ اكتفت الحكومة بهذا السطر دون الإشارة إلى عدد المأمول الوصول له في الإدارات المختصة في المستشفيات، مما يجعل هذه السياسة غير واضحة وغير قابلة للتطبيق جدياً ضمن إطار الصحة في ظل عدم وجود مستهدفات واضحة لها. سياسات شؤون المرأة والشباب وسياسات شؤون الفكر والفن والثقافة - لم يحفل أي مستهدفات كمية في الجزء الخاص بالمستهدفات من الخطة.

- أهملت الخطة إحدى أكبر الأفات التي تواجهها البلاد وهي الفساد، فعبرت عنها بفقرة إنشائية تتحدث عن «تفعيل وتطوير الأطر التشريعية والأليات المؤسسية لمكافحة الفساد»، دون أي تفاصيل حول ما يعنيه ذلك، بالإضافة إلى «إصدار قانون مكافحة الفساد» وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد» وهي خطوة جيدة وألا جاءت متأخرة بعد التزام الكويت بإنشاء الهيئة بعد توقيعها على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

- جاءت «سياسات التخطيط والإحصاء» بشكل إنشائي حمل أمال والقليل جدا من التفاصيل، دون أي جدول زمني.

من اللافت أن الجزء الخاص بـ «الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات» لم يحفل أي مستهدفات كمية في الجزء الخاص بالمستهدفات من الخطة.

من اللافت أن الجزء الخاص بـ «الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات» لم يحفل أي مستهدفات كمية في الجزء الخاص بالمستهدفات من الخطة.

الثانوية إلى 718 دون تحديد جدول زمني سنوي لمستهدفات هذه الزيادات، وما إذا كانت ستأتي بشكل تدريجي أم دفعة واحدة.

- استهدفت السياسات وضع أسس موضوعية لاختيار المعلمين وترقياتهم وتقييم تطورهم المهني والعلمي وإدخال نظام الرخصة المهنية لجميع وظائف مهنة التعليم، وهي خطوة مستحقة ومطلوبة، إلا أن ما يعيب وجودها بالخطة هو عدم إدخالها من ضمن إطار سياسة عامة للتعليم، فلم يكن لها وجود ضمن إطار زمني لاستراتيجية التعليم، خصوصاً أن هذا الإطار الزمني غير موجود أساساً في الخطة، فلم تذكر الخطة أن نظام الرخصة المهنية سيبطّق في المرحلة الأولى أو الثانية - مثلاً - من الخطة التعليمية، ولم يتم إيجاد أي مستهدفات لهذه السياسة أو أي من مستهدفات تربعية، مما يجعلها طموح غير محدد ضمن إطار تنفيذي معين، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الخطة أساساً لم تات بصيغة تشريع بحيث يمكن لمجلس الأمة أن يقرها بقانون يلزم وزارة التربية بتطبيق كل السياسات ووضعها محل التنفيذ، وهو وجه القصور الأكبر في هذه الخطة.

- تطرق الخطة إلى موضوع كبير وخطير ضمن سياسات التعليم بتعلق بتخصيص المدارس الحكومية، إلا أن ما يثير الشفقة والحزن والدمشة في الوقت ذاته أن مشروع بهذا الحجم «خصخصة المدارس الحكومية» أتى في الخطة في سطر ونصف فقط في سياسات التعليم العام، ولم يات له أي ذكر آخر لى مستهدفات الخطة ولا في المستهدفات التعليمية، وأتت على النحو التالي:

سياسات سوق العمل والتشغيل

- تضمنت سياسات سوق العمل والتشغيل نقطة تتعلق بتحصين بيئة الطورف العمل في القطاع الخاص من خلال السعي لاستبدال نظام الكفيل، وهذا يبين أول التزام حكومي طويل الأمد بإلغاء نظام الكفيل الحالي مما يعد خطوة محمودة بعد التردد الحكومي بهذا الصدد، إذ كان وزير الشؤون السابق مع الإبقاء على نظام الكفيل فيما يرى الوزير الحالي ضرورة إلغاءه، ونتمنى أن يكون ورودها في سياسات القطاع الخمسية التزاماً حكومياً تجاه إلغاء هذا النظام، إلا أنه لايد من أن نلقت أن الخطة لم تضع البديل.

- تتضمن سياسات سوق العمل والتشغيل زيادة نسب العمالة الوطنية في إجمالي العمالة في سوق العمل من 15.5٪ كما في عام 2008 إلى 21٪ في نهاية الخطة (أي بعد خمس سنوات)، كما استهدفت زيادة العمالة الوطنية في القطاع الخاص من 4.8٪ إلى 8٪ خلال الفترة ذاتها، دون أن توضح السياسات أو المستهدفات ما هي أوجه القيم خلال سنوات الخطة الخمسة، فلم تفسر الإشارة إلى النسبة المستهدفة في السنة الثانية أو الثالثة أو الرابعة، مما يعيق على الحكومة والمجلس القاء سياسات التقدم والالتزام بالخطة الخمسية.

سياسات التعليم العالي

تضع سياسات التعليم العالي في مقدمة أولوياتها الواردة في الخطة «تحقيق الملاءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وأهداف الرؤية الاستراتيجية للكويت»، وهي عبارة طاملا تكررت في الحكومات السابقة فيما فشلت الدولة في تحقيقها على أرض الواقع، بل حتى في تحقيق الملاءمة بين مخرجات التعليم ومخرجات سوق العمل، إذ تعتمد استراتيجيات التعليم على احتياجات الحكومة من العمالة لا على احتياجات الدولة ككل وسياسات عدم وجود إحصائيات وبراسات كافية لهذا الصدد، وينبغي أن تحدد الحكومة في خطتها كيفية سعيها لتحقيق هذه الملاءمة، وهو الأمر الغائب عن الخطة غير المحدد بالمستهدفات أو التشريعات المطلوبة. كالقول بإعادة صياغة سياسات منظومة التعليم في جمع مستوياتها- ولم يتم وضع مستهدفات لإعادة صياغة هذه السياسات مما جعلها مجرد سياسات هلامية غير قابلة للقياس.

- تستهدف سياسات التعليم العام الكثير من اللام الإنشائي (صفحة 54) غير المحدد بالمستهدفات أو التشريعات المطلوبة. كالقول بإعادة صياغة سياسات منظومة التعليم في جمع مستوياتها- ولم يتم وضع مستهدفات لإعادة صياغة هذه السياسات مما جعلها مجرد سياسات هلامية غير قابلة للقياس.

- تستهدف سياسات التعليم العام في الخطة زيادة الفترة الزمنية للعلمية التعليمية في مراحل التعليم العام المختلفة من 576 ساعة لطلبة الابتدائي إلى 805 ساعات، ومن 565 للمرحلة المتوسطة إلى 718 ومن 525 للمرحلة



د.أسيل العوضي

وتجاري (القطاع المالي والتجاري) - فغابت المستهدفات عن: تحسين الوضع التنظيمي للاستثمار المالي في الكويت، وتعزيز دور البنك المركزي كجهة رقابية وإشرافية على الجهاز المالي والمصرفي، وتهيكلة البنية الإدارية لهذه الأقسام، وتحديد هدف لتتبع هذه الأهداف للبرنامج عمل الحكومة، إذ ينبغي في البرنامج أن يحدد الأليات التطبيق لى الأهداف العامة.

تشير إحدى سياسات الخطة إلى الاستعانة بأحدث التقنيات لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه وذلك من خلال استخدام بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة، دون أن تحدد-مثلاً-إنشاء محطات توليدكهربائية صديقة للبيئة، أو خطة متكاملة تتوافق مع حماية البيئة والمحافظة عليها، فأنت هذه السياسة كدر الرماد في العيون دون تحديد.

سياسات سوق العمل والتشغيل

- تضمنت سياسات سوق العمل والتشغيل نقطة تتعلق بتحصين بيئة الطورف العمل في القطاع الخاص من خلال السعي لاستبدال نظام الكفيل، وهذا يبين أول التزام حكومي طويل الأمد بإلغاء نظام الكفيل الحالي مما يعد خطوة محمودة بعد التردد الحكومي بهذا الصدد، إذ كان وزير الشؤون السابق مع الإبقاء على نظام الكفيل فيما يرى الوزير الحالي ضرورة إلغاءه، ونتمنى أن يكون ورودها في سياسات القطاع الخمسية التزاماً حكومياً تجاه إلغاء هذا النظام، إلا أنه لايد من أن نلقت أن الخطة لم تضع البديل.

- تتضمن سياسات سوق العمل والتشغيل زيادة نسب العمالة الوطنية في إجمالي العمالة في سوق العمل من 15.5٪ كما في عام 2008 إلى 21٪ في نهاية الخطة (أي بعد خمس سنوات)، كما استهدفت زيادة العمالة الوطنية في القطاع الخاص من 4.8٪ إلى 8٪ خلال الفترة ذاتها، دون أن توضح السياسات أو المستهدفات ما هي أوجه القيم خلال سنوات الخطة الخمسة، فلم تفسر الإشارة إلى النسبة المستهدفة في السنة الثانية أو الثالثة أو الرابعة، مما يعيق على الحكومة والمجلس القاء سياسات التقدم والالتزام بالخطة الخمسية.

التنمية البشرية والاجتمعية

يشكل بناء الإنسان والمجتمع المحور الأساسي لأي خطة تنموية طموحة، لذلك يشكّل هذا القسم أساساً عنصراً أساسياً لنهضة المجتمع وتقدمه وبمثابة العمود الفقري للدولة.

وتتحدث الخطة عن الوضع التنموي الراهن في مجال «التربية السكانية وسوق العمل، والتعليم والتدريب» و«الصحة» و«البيئة» و«التنمية والعمالة الاجتماعية» و«الرعاية السكنية»، وتشير الخطة لهذا الفصل منها إلى المشاكل التي تواجه التنمية البشرية والمشاكل التي في المجالات المذكورة أعلاه وتحفل قارئها إلى الفصل الخاص بسياسات الخطة في التنمية البشرية والاجتمعية (صفحة 52).

ملاحظات التنمية البشرية

- حملت سياسات التنمية البشرية والاجتمعية ثلاث نقاط حول سياسات التركيبة السكانية، وهي: رفع نسبة السكان الكويتيين الحالية من 31٪ في ديسمبر 2008 إلى 34٪ في نهاية سنوات الخطة.

ثبات حجم السكان الكويتيين خلال فترة الخطة والحد من العمالة الوافدة المهاجرة من خلال تخفيضها 10٪ من النسبة.

السعي الجاد لإيجاد المعالجات العملية المناسبة لمشكلة «المقيم في البلاد بصورة غير قانونية». وقد خلقت السياسات من أي خطوط عامة للتعامل مع هذه القضايا، فيما

الخاتمة: عدم الالتزام بالقانون أبرز الملاحظات

قال د. أسيل العوضي في ختام ملاحظاتها: لعل الغائب الأكبر عن خطة التنمية الخمسية للدولة هو الالتزام بالقانون وتقديمها كمشروع بقانون يقره مجلس الأمة، إذ أن المقترح المقدم للمجلس لا يمثل طموح دولة، فغابت عنه إجابيات ضرورية عن «كيف؟» و«متى؟» و«لماذا؟». فغاب عنها كيفية الشروع في إنجاز العديد من السياسات الواردة، كما غابت عنها المستهدفات الزمنية لإنجاز بعض هذه السياسات، أما الغائب الأبرز فكان التفاصيل، إذ لم تورد الحكومة أسبابها لبعض السياسات المهمة التي وردتها في الخطة، كتخصيص بعض المدارس الحكومية مثلاً، أو زيادة الطاقة السريية للمستشفيات دون إنشاء مستشفيات جديدة، وغيرها الكثير. وفيما عدا المستهدفات السنوية لإنشاء الوحدات السكنية، والتي جاءت على شكل جدول يمثل عدد الوحدات السكنية التي تهدف الحكومة إلى إنشائها في كل سنة على حدة من سنوات الخطة، فقد جاءت سياسات الخطة دون مستهدفات سنوية واضحة تتيج للمجلس ولرأي العام قياس مدى التقدم أو التأخر في تنفيذها. وإن كانت الحكومة ترى أن برنامج العمل سيضمن كل هذه التفاصيل، فإنه من واجبنا اليوم أن ننهبها إلى أوجه القصور، في هذه الخطة المتواضعة وضرورة تلافيها

أجمل يليي طموحاتنا.